

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا

واتفاقية باريس للستولية المدنية عن الأضرار النووية

والموقع في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس للستولية المدنية عن الأضرار النووية الموقع في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٤٠٩ . (٢٧ مارس سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢١ ذى القعدة سنة ١٤٠٩

الموافق ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٩

البروتوكول المشترك بشأن تطبيق
اتفاقية فيينا واتفاقية باريس

أن الأطراف المتعاقدة ،

إذ تضع في اعتبارها اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية
المؤرخة في ٣١ آيار / مايو ١٩٦٣

وإذ تضع في اعتبارها اتفاقية باريس بالمسؤولية المدنية في مجال الطاقة النووية
المؤرخة في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٦٠ بصيغتها المعدلة بالبروتوكول الإضافي المؤرخ
في ٢٨ / كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ وبالبروتوكول المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣

وإذ ترى أن اتفاقية فيينا واتفاقية باريس متشابهتان في الجوهر ، وأنه مامن دولة
الآن طرف في كليهما معا ،

واقناعا منها بأن انضمام أطراف في أي من الاتفاقيتين إلى الاتفاقية الأخرى يمكن
أن يفضى إلى صعوبات تنجم عن تطبيق الاتفاقيتين في وقت واحد على أشكال نووي واحد.

ورغبة منها في إقامة رباط بين اتفاقية فيينا واتفاقية باريس عن طريق تحقيق الاستفادة
التبادلية بالنظام الخاص للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية المنصوص عليه في كل
من الاتفاقيتين وإزالة التناقضات الناشئة عن تطبيقها سويا على الأشكال النووي الواحد.

قد اتفقت على مايلي :

(المادة الأولى)

في هذا البروتوكول :

(١) يقصد بـ "اتفاقية فيينا" اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار
النووية المؤرخة في ٣١ آيار / مايو ١٩٦٣ ، وأي تعديل عليها نافذ إزاء طرف متعاقد
على هذا البروتوكول .

(ب) يقصد بـ "اتفاقية باريس" اتفاقية باريس المتعلقة بالمسئولية المدنية في مجال الطاقة النووية المؤرخة في ٢٩ تونز / يوليو ١٩٦٠ ، وأى تعديل عليها نافذ إزاء طرف متعاقد على هذا البروتوكول .

(المادة الثانية)

لأغراض هذا البروتوكول :

(١) يكون مشغل المنشأة النووية الواقعة في أراضي طرف في اتفاقية فيينا مسؤولا وفقا لتلك الاتفاقية عن الضرر النووي الذي يقع في أراضي طرف في كل من اتفاقية باريس وهذا البروتوكول ،

(ب) يكون مشغل المنشأة النووية الواقعة في أراضي طرف في اتفاقية باريس مسؤولا وفقا لتلك الاتفاقية عن الضرر النووي الذي يقع في أراضي طرف في كل من اتفاقية فيينا وهذا البروتوكول .

(المادة الثالثة)

١ - تنطبق على الإشكال النووي إما اتفاقية فيينا أو اتفاقية باريس أيهما دون الأخرى .

٢ - في حالة وقوع إشكال نووي في منشأة نووية تنطبق الاتفاقية التي تكون الدولة التي تقع في أراضيها تلك المنشأة طرفا فيها .

٣ - في حالة وقوع إشكال نووي خارج منشأة نووية وانطوائه على مواد نووية جار نقلها ، تنطبق الاتفاقية التي تكون طرفا فيها الدولة التي تقع في أراضيها المنشأة النووية التي يكون مشغلها مسؤولا إما بموجب الفقرتين ١ (ب) و ١ (ج) من المادة الثانية من اتفاقية فيينا أو بموجب الفقرتين (١) و (ب) من المادة ٤ من اتفاقية باريس .

(المادة الرابعة)

١ - تنطبق المواد من الأولى حتى الخامسة عشرة من اتفاقية فيينا على الأطراف المتعاقدة على هذا البروتوكول التي تكون أطرافا في اتفاقية باريس انطباقها نفسه على الأطراف في اتفاقية فيينا .

٢ - تنطبق المواد من ١ إلى ١٤ من اتفاقية باريس على الأطراف المتعاقدة على هذا البروتوكول التي تكون أطرافاً في اتفاقية فيينا انطباقاً لها نفسها على الأطراف في اتفاقية باريس .

(المادة الخامسة)

يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتباراً من ٣١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ وحتى تاريخ بدء نفاذه أمام جميع الدول التي وقعت أياً من اتفاقية فيينا أو اتفاقية باريس أو صدقتها أو انضمت إليها .

(المادة السادسة)

١ - هذا البروتوكول خاضع للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام إليه ولا تقبل صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة إلا من الدول الأطراف في اتفاقية فيينا أو اتفاقية باريس . ويجوز لأي دولة منها لم توقع هذا البروتوكول أن تنضم إليه .

٢ - تودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعين وديعاً لهذا البروتوكول بموجبه .

(المادة السابعة)

١ - يبدأ نفاذ هذا البروتوكول عقب انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ قيام ما لا يقل عن خمس دول أطراف في اتفاقية فيينا وخمس دول أطراف في اتفاقية باريس بإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام . وكل دولة تصدق هذا البروتوكول أو تقبله أو توافق عليه أو تنضم إليه بعد إيداع الصكوك المشار إليها آنفاً ، يبدأ نفاذ البروتوكول إزاءها بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداعها صك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام .

٣ - يظل هذا البروتوكول نافذاً مادامت اتفاقية فيينا واتفاقية باريس نافذتين .

(المادة الثامنة)

١ - يجوز لأي طرف متعاقد أن ينقض هذا البروتوكول بإشعار كتابي موجه إلى الوديع .

٢ - يبدأ نفاذ النقص بعد انقضاء عام واحد على تاريخ إستلام الوديع للإشعار .

(المادة التاسعة)

١ - يقوم كل طرف متعاقد لم يعد طرفاً في أى من اتفاقية فيينا أو اتفاقية باريس بإخطار الوديع بإنهاء انطباق الاتفاقية عليه وبتاريخ نفاذ هذا الإنهاء .

٢ - ينهى انطباق هذا البروتوكول على الطرف المتعاقد الذى ينهى انطباق أى من اتفاقية فيينا أو اتفاقية باريس عليه فى تاريخ نفاذ هذا الإنهاء .

(المادة العاشرة)

يبادر الوديع فوراً بإخطار الأطراف المتعاقدة ، والدول التى دعيت إلى المؤتمر المعنى بالعلاقة بين اتفاقية باريس واتفاقية فيينا والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى بما يلى .

(أ) كل توقيع على هذا البروتوكول .

(ب) وكل إيداع لصك تصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام يخص هذا البروتوكول .

(ج) وبدء نفاذ هذا البروتوكول .

(د) وكل نقض .

(هـ) وكل معلومات واردة عملاً بالمادة التاسعة .

(المادة الحادية عشرة)

يودع أصل هذا البروتوكول الذى تتساوى نصوصه الأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية فى الحجية لدى الوديع الذى يرسل نسخاً مصدقة منه إلى الأطراف المتعاقدة وإلى الدول التى دعيت إلى المؤتمر المعنى بالعلاقة بين اتفاقية باريس واتفاقية فيينا ، وإلى الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وزارة الخارجية

قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧ بشأن الموافقة على البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس للمسئولية المدنية عن الأضرار النووية والموقع في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٥ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس للمسئولية المدنية عن الأضرار النووية والموقع في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١ ؛

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/٤/٢٧

وزير الخارجية

عمر موسى